



قرار رقم (١٢٩) لسنة 2020

بشأن تخصيص نطاقات الاتصال الداخلي المباشر

رئيس مجلس الإدارة

- بعد الاطلاع على القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات الصادر بتاريخ 8 مايو 2014 والمعدل بالقانون رقم (98) لسنة 2015.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (993) لسنة 2015 الصادر بتاريخ 2015/7/13 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (37) لسنة 2014 المشار إليه.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1673) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/12/30 بشأن تحديد الوزير المختص بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.
- وعلى قرار الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات رقم (122) بتاريخ 27 / 12 / 2020 بشأن خطة التقييم الوطنية .
- وعلى موافقة مجلس الإدارة للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات باجتماعه رقم (2019/11) بتاريخ 2019/12/25.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

قرر

(مادة أولى)

يكون ترخيص تخصيص نطاقات الاتصال الداخلي المباشر (DID) بواقع (100) مئة رقم ومضاعفاتها.



(مادة ثانية)

تكون رسوم ترخيص تخصيص الأرقام لنطاقات الاتصال الداخلي المباشر (DID) بواقع اشتراك سنوي بقيمة (2.000 د.ك) دينارين كويتي لا غير عن كل رقم وتُدفع مقدما لصالح الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

(مادة ثالثة)

في حالة تنازل المستفيد عن الخدمة لمستفيد آخر يتم دفع كافة المستحقات المالية على الطرفين، والاشتراك السنوي مقدما من المستفيد الجديد بالإضافة إلى رسوم التنازل مقدارها (50 د.ك) خمسون دينار كويتي عن كل (100 رقم) مخصص وتُدفع للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، حيث أن التنازل مشروط بموافقة الهيئة.

(مادة رابعة)

في حالة رغبة المستفيد بإلغاء الخدمة خلال فترة سريانها لا يتم استرداد أي مبلغ من قيمة الاشتراك السنوي.

(مادة خامسة)

تنظم لائحة خطة الترقيم الوطنية عمل نطاقات الأرقام الصادرة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.



CITRA

الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
COMMUNICATION & INFORMATION TECHNOLOGY REGULATORY AUTHORITY

(مادة سادسة)

على الجهات المعنية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويلغى كل ما يخالفه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

سالم متعب الأذينة

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات





قرار رقم (١٢٩) لسنة 2020

بشأن تخصيص نطاقات الاتصال الداخلي المباشر

رئيس مجلس الإدارة

- بعد الاطلاع على القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات الصادر بتاريخ 8 مايو 2014 والمعدل بالقانون رقم (98) لسنة 2015.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (993) لسنة 2015 الصادر بتاريخ 2015/7/13 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (37) لسنة 2014 المشار إليه.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1673) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/12/30 بشأن تحديد الوزير المختص بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.
- وعلى قرار الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات رقم (122) بتاريخ 2020 / 12 / 27 بشأن خطة الترقيم الوطنية .
- وعلى موافقة مجلس الإدارة للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات باجتماعه رقم (2019/11) بتاريخ 2019/12/25.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

قـرـر

(مادة أولى)

يكون ترخيص تخصيص نطاقات الاتصال الداخلي المباشر (DID) بواقع (100) مئة رقم ومضاعفاتها.



(مادة ثانية)

تكون رسوم ترخيص تخصيص الأرقام لنطاقات الاتصال الداخلي المباشر (DID) بواقع اشتراك سنوي بقيمة (2.000 د.ك) دينارين كويتي لا غير عن كل رقم وتدفع مقدما لصالح الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

(مادة ثالثة)

في حالة تنازل المستفيد عن الخدمة لمستفيد آخر يتم دفع كافة المستحقات المالية على الطرفين، والاشتراك السنوي مقدما من المستفيد الجديد بالإضافة إلى رسوم التنازل مقدارها (50 د.ك) خمسون دينار كويتي عن كل (100 رقم) مخصص وتدفع للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، حيث أن التنازل مشروط بموافقة الهيئة.

(مادة رابعة)

في حالة رغبة المستفيد بإلغاء الخدمة خلال فترة سريانها لا يتم استرداد أي مبلغ من قيمة الاشتراك السنوي.

(مادة خامسة)

تنظم لائحة خطة الترقيم الوطنية عمل نطاقات الأرقام الصادرة من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.



CITRA

الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
COMMUNICATION & INFORMATION TECHNOLOGY REGULATORY AUTHORITY

(مادة سادسة)

على الجهات المعنية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويلغى كل ما يخالفه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة
للاتصالات وتقنية المعلومات
م. سالم متيب الاذينة

ديوان المحاسبة
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
الهيئة العامة للمعلومات المدنية
مكتب الرئيس / مكتب نائب الرئيس
مكاتب رؤساء القطاعات بالهيئة
قطاع الشؤون الإدارية والمالية
إدارة الموارد البشرية / إدارة الشؤون المالية
جهاز المراقبين الماليين